في ندوته الختامية «سنتصدى لجمرة الفتنة»

الشطي: واثق من تخطي الكويتيين أمواج الأخطار والوصول بوطنهم إلى بر الأمان

الكويت الوحيدة التي لاتملك قانوناً لمحاسبة رجال القضاء وسأعمل على تشريعه

خالد الشطي متحدثا خلال الندوة

جانب من الحضور (تصوير: محمود عبيد)

أوروبا وأمريكا تعرفان ما يجري في الفرعيات ..والمسؤولون لدينا ما زالوا يبحثون

كتب مصطفى كامل

حذر مرشح الدائرة الاولى المحامي خالد حسين الشطي من الرضوخ والاستسلام أمام التكفيريين والطائفيين وضرورة الوقوف بوجه الاطماع الخارجية والالتفاف والولاء لأسرة الحكم وذلك في ندوته الختامية «سنتصدى لجمرة الفتنة» والتي عقدت الأول من مساء أمس بقاعة الزمردة في منطقة سلوي.

وقال الشطي أعتقد جازما أن الكويتيون سيجوبون بسفينة وطنهم الغالي ويتخطون أمواج الاخطار والاهوال وسيصلوا بوطنهم إلى بر الامان مستطردا: إذا كان المجتمع محبطا ومنزعج من الحالة السياسية وتكرار حل مجلس الأمة سنجد الفرصة سانحة لوجود العديد من الانتهازيين السياسيين ونواب التهريج الإعلامي وأعلم أن هناك ملا من الحياة البرلمانية في الكويت وعدم إستمرار مجلس الامة في فترته المعتادة ووجود أزمات داخلية بشكل غريب تثير النعرات الطائفية من خارج الكويت لإثارة الفتنة وشق الوحدة الوطنية التي عاشها المجتمع الكويتي.

وذكر الشطي إنجازاته في المجلس المبطل قائلا : من خلال أدائي البرلماني الراقي بعيدا عن التهريج السياسي والاعلامي وبإستخدامي لأدواتي الدستورية والقانونية قمت بتوجيه عدة أسئلة لوزارة الداخلية كان آخرها بالغا من خلال إلغاء التراخيص لزوار العتبات المقدسة في العراق ومنع الملصقات التكفيرية في منفذ العبدلي وردع إساءات بعض موظفي المنافذ للزوار ناهيك عن تحذيري لوزير الداخلية في حال عدم إحالة الدكتور عبدالله النفيسي إلى النيابة العامة خلال 24 ساعة بتهمة مخالفة قانون الوحدة الوطنية بعد إساءته للمواطنين الشيعة باستخدام كل أداوتي الدستورية وهو ماتحقق بالفعل إذ سيحاكم قريبا النفيسي أمام محكمة الجنايات بتهمة مخالفة قانون الوحدة الوطنية والإساءة لمكون من مكونات المجتمع الكويتي.

وعن تنزيه العمل الخيري قال الشطي :بعد توجيهي عدة أسئلة لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل تم إيقاف 31 مبرة خيرية مخالفة للقانون وخارجة عن الاهداف السامية التي وضعت لاجلها.

وذكر الشطي انه طالب مرات عدة وزير التربية والتعليم العالي بضرورة إلغاء المناهج التكفيرية التي تبيح القتل في مواد التربية الإسلامية بوزارة التربية بعد الإستيياء الدولي الكبير من الكويت جراء استمرار هذه المناهج وتم تشكيل لجان بالفعل لإلغاء تلك المناهج وأعاهد ناخبي الدائرة الاولى في حال نجاحي بإذن الله، سأستمر في متابعتي بإلغاء تلك المناهج التكفيرية وللأسف فإن الحكومة الحالية ليست جديرة بالثقة ولا نصدق وعودها ولاتعي خطورة الإستياء الدولي من تلك المناهج.

المجلس المبطل الأخير أنجز مجموعة من القوانين المهمة عجز عنها السابقون

وأضاف الشطي انه اجتمع مع وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية وطالبه بمنح تراخيص لأكثر من 50 مسجدا للمواطنين الشيعة مع ضرورة القضاء على حرمان فئة من فئات المجتمع من التعيينات في السلكين القضائي والنيابة العامة.

واكد الشطي عزمه في حال وصوله مرة اخرى إلى مجلس الامة تشريع قانون لمساءلة رجال القضاء والنيابة العامة على أدائهم لأن الكويت هي الدولة الوحيدة التي لاتتحلى بمثل هذه القانون مع إتاحة الفرصة واحقية المواطنين بالتقاضي مباشرة امام المحكمة الدستورية.

وانتقد تخاذل الداخلية في مراقبة الفرعيات قائلا: في اوروبا وامريكا يعرفون ماذا يجري في الانتخابات الفرعية ووزير الداخلية لايعرف شيئا عن الفرعيات الطائفية لإقصاء المرشحين الشيعة من الوصول إلى مجلس الامة وتارة أخرى يتفرج عليها دون تطبيق القانون وعلى المواطنين الشيعة معرفة الخطر القادم عليهم من وجود مخطط إقليمي للقضاء على الشيعة إقتصاديا وسياسيا واجتماعيا رغم اننا اوصلنا رسالة صريحة لو وصل عدد النواب الشيعة إلى 25 نائبا في مجلس الامة ستكون أجندتهم فقط الكويت والمصلحة الوطنية.

واثنى على إنجازات المجلس المبطل الثاني من خلال سن قوانين الوحدة الوطنية وغسيل الاموال ودعم الارهاب عجزت عنها المجالس السابقة لوجود مواطنين يدعمون الارهاب عبر غسيل الاموال ومكافحة الفساد لايريدون لهذه القوانين ان ترى النور مشيرا إلى ان المجلس المبطل اقر 43 قانونا و100 إتفاقية دولية لم تستطع المجالس السابقة طوال 20 عاما إنجازها ، وافق عليها المجلس المبطل خلال فترة وجيزة لاتتجاوز خمسة أشهر.

وذكر الشطي ان القوانين التي اقرها المجلس المبطل الثاني لن يشعر بها المواطنين إلا بعد وقوع مصيبة او كارثة ما وحينها يطبق القانون شريطة مراقبة الحكومة على ادائها وعملها في تنفيذها على ارض الواقع.

وأوضح الشطي ان قانون الإسرة أوهم البعض المواطنين انه لصالح المقترضين من خلال التهريج السياسي والاعلامي مؤكدا ان هذا القانون يساعد فئة معينة من المقترضين ولا يساهم في حل المشكلة نهائيا.

وزاد الشطي: سنتابع قوانين جديدة تنصف المرأة الكويتية الموظفة والمتقاعدة وربات المنازل والارامل والمطلقات وتكريس مبدأ المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة في الحقوق التي كفلها الدستور الكويتي.

وخلص الشطي قائلا: سنحافظ على أسرة الحكم ولن نستسلم امام المخططات الخارجية لإثارة الفتنة في الكويت وجميع المؤامرات على الكويت سيهزمها أهل الكويت الشرفاء لأن الله معنا ولن نسمح ابدا بجمرة الفتنة الخارجية بالوصول إلى الكويت.

خلال الصالون الإعلامي النسائي الذي أقامه لناشطات «الثانية»

الفريح: معالجة الملف الأمني أو استخدام كافة الإجراءات الدستورية ضد المسؤولين

الفريح متحدثا خلال الصالون الإعلامي

أكد مرشح الدائرة الثالثة خالد الفريح انه في حال وصوله الى مجلس الأمة سيطالب الحكومة بمعالجة الملف الامني، واذا لم تقم الحكومة بدورها، سيستخدم وقتها كافة ادواته الدستورية، وعلى رأسها الاستجواب.

وقال الفريح خلال الصالون الاعلامي النسائي الذي اقامه في ديوانه مساء أمس الاول، بمشاركة ناشطات سياسيات تحت عنوان «المرأة الكويتية وقضية الملف الامني»: «ان سبب ترشحي هو الملف الامني في الكويت والوضع الامني الذي ليس خفيا على احد، فنعيش وضعا مخيفا، بسبب العبث الحادث، والاحكام التي لا يتم تنفيذها، وهو ما ادى الى مانحن به اليوم».

واضاف الفريح ان عدم تطبيق القانون بمسطرة واحدة على الجميع، وعدم تنفيذ الاحكام القضائية، وابعاد الوافدين عن المراكز الحساسة في الكويت، هم اسباب ترشحي لمجلس الامة»، مشيرا الى ان بحوزته مستندات غير قابلة للنشر، واذا لم تصلح الحكومة الاوضاع ساكشف هذه المستندات وسالجأ الى منظمات حقوق الانسان، لحمايتي».

وشدد الفريح على ان أية مطالبة نطالب بها بداية من حقوق المرأة مرورا بالشباب وصولا بالمعاقين وغير ذلك من القضايا ترتبط بقانون، فاذا طبق القانون سيحصل الجميع على حقوقه.

وبين الفريح ان هناك عددا من ابناء الاسرة الحاكمة في السجون الان، وهو ما يدل على ان هناك مساواه في تطبيق القانون، مشيرا الى انه في عام 2003 كان هناك 13 الفا متهما صدر ضدهم احكاما قضائية، ولم تنفذ، واليوم في 2013 وصل هذا الرقم الى 62 الف حكم.

واكد ان الوضع الامني بات خطيرا في الكويت، نتيجة انتشار الفساد، فهل يجوز ان احد يدخل المخفر حاملا سيوفا.

وقال ان الخلل في القيادة الامنية وليس في الشارع، لان سببه عدم تطبيق القانون، متسائلا اذا لم يتم تنفيذ القانون هل نرجع الى قانون الغاب؟ مشددا على ان القانون يجب ان يكون سيد كل المواقف، واذا لم ينفذ لن تستقر الاوضاع الامنية ابدا.

وابدى حزنه لما يراه من تعسف بعض القيادات في تطبيق القانون وتخبطهم في هذا الجانب، مشيرا الى انه لا يتم تعيين المؤهل المناسب في المكان المناسب بسبب الواسطات والمجاملات، وهناك من يتغى

تطبيق القانون وتنفيذ أحكام القضاء وإبعاد الوافدين عن المراكز الحساسة على رأس أولوياتي

بالدستور ولايطبقه.

وقال ان الواقع المؤلم الذي نعيشه الان سببه ان هناك من لايريد تطبيق القانون، منتقدا من قال بعد حدوث جريمة الافنيوز نعيش حالة من الانفلات الامني، لاننا نعيش انفلات امني سببه عدم تنفيذ الاحكام القضائية.

وبين الفريح ان كل شيء بالكويت مرتبط بالقانون ومنهم المرأة والمعاقين والشباب، الذين طالبت لهم اكثر من مرة تأمين مستقبلهم ويجب توجيههم وتدريبهم فور تخرجهم ومنحهم حقوقهم كاملة، مشددا على ضرورة عودة هيبة القانون.

وقال لن نسمح لمن يريد العبث بالكويت، ومسألة ابعاد الوافدين عن المناطق الحساسة، لا اعني كل المناطق وانما عن الداخلية تحديدا، والحاسب الالي عبارة عن مركز المعلومات السرية للوطن، ويفترض ان يكون بهم مواطنون.

وتمنى الفريح ان يتم تبني قضيته في المجلس المقبل حتى اذا لم يحالفه الحظ، مؤكدا انه في جميع الاحوال مستمرا في حمل الملف الامني.

وفي ما يخص موضوع الميزانية، والحديث الحكومي عن وجود عجزا في الميزانية، علق الفريح بالقول «اذا كان بالحكومة عجزا بالميزانية يكون السودان اغنى دولة في العالم»، ونحن نريد البناء لابنائنا وتامين مستقبلهم، متمنيا ان لا تمرر بعض المراسيم اثناء فترة غياب المجلس، لوجود شبهة دستورية بها، ومنها مرسوم الميزانية.

وتمنى ان يحصل على ثقة ابناء الدائرة الثالثة، واذا وفقت فسيكون هدفي تطبيق القانون في الكويت وتنفيذ الاحكام بكل انواعها وابعاد المواطنين عن المراكز الحساسة في الكويت، متمنيا ان تقوم وزارة الداخلية بتطبيق القانون على من يتهم بشراء الاصوات، ويجب تطبيق.

واستغرب ان الحكومة التي اعلنت عن وجود عجزا حقيقيا في الموازنة، تتبرع بالمليارات لأحد الدول، متمنيا عليها ان لا تصدر تصريحات تندم عليها مستقبلا، محملا الحكومة مسؤولية كل ما يحدث في الكويت، بسبب عدم تطبيق القانون، الذي طالب باعادة هيبته».

وجدد الفريح تأكيده بان الضغوط التي مورست ولاتزال عليه من أجل التخلي عن الملف الامني، لن تثنيه عن القيام بدوره في حفظ امن واستقرار الكويت، ومستمر في قضيته المؤمن بها.

وقال الفريح في ختام حديثه «رغم انني حوربت كثيرا بسبب الملف الامني، الا انه لن يرتاح لي بالا الا اذا تم تطبيق القانون بمسطرة واحدة على الجميع، وتم تنفيذ الاحكام الجنائية والادارية والمدنية بشكل عام فور صدورها».

تعهد خلال «ندوته النسائية» بالعمل على منحها حقوقها كاملة

المطوع: إنصاف المرأة واجب على المجلس المقبل

مبارك المطوع

أكد مرشح الدائرة الثانية المحامي مبارك المطوع على أهمية مشاركة المرأة في صنع القرار في مجلس الأمة عبر مشاركتها في عملية الاقتراع وإيصال من يستحق الثقة والقادر على الإنجاز من خلال منحه صوتها في الانتخابات المقبلة، موضحا أنه مادام للمرأة تأثير فعليها أن تحسن الاختيار. وقال المطوع خلال «الندوة النسائية» التي اقامها في مقره الانتخابي في منطقة الفيحاء تحت عنوان «الكويت بخير..ولكن؟ إن المرأة مظلومة في حقوقها المدنية والاجتماعية مشيرا إلى أنه سيعمل على منحها كامل حقوقها في الخدمات والامتيازات التي تتوافق مع طبيعتها

وزاد المطوع أن المرأة الكويتية لا تشكل نصف المجتمع كما يقال فحسب بل هي المجتمع كله، فهي الأم والزوجة والأخت، وهي أيضا مربية الأجيال الجديدة التي ستنهض بالكويت وتعمل على استقرارها ودعمها بكوادر وطنية صالحة.

وأضاف أن قانون القرض الإسكاني للمرأة لم يفعل بعد بالشكل الصحيح والجاد، كما أن معظم قضايا المرأة لا تنال اهتماما كافيا من قبل الحكومة بالشكل المطلوب، منوها لضرورة أن تحظى قضاياها باهتمام المجلس القادم عبر اللجان البرلمانية والأخذ بالحسبان الاهتمام أيضا بقضايا الأسرة التي تشكل الأساس الذي تقوم عليه.

وشدد المطوع على ضرورة إقرار حق السكن للمرأة مثل الرجل، فالقوانين الموجودة حاليا غير منصفة لها ولا حتى قادرة على تلبية احتياجات المرأة المطلقة ولا حتى الأرملة، وهؤلاء بناتنا وأخواتنا، متعهدا بالعمل الجاد من اجل وضع الحلول الصحيحة لمشاكلهن وكل قضاياهن في حال وصل للمجلس القادم.

وأكد المطوع على ضرورة إشراك المرأة غير العاملة في العملية التنموية لتشعر أنها شريك فاعل في النهوض بالبلد نحو الأفضل، فلا يمكن تحقيق تقدم صحيح دون شراكة مجتمعية من كل الشرائح، كل في مجاله ومكانه وبحسب خبراته.

وشدد المطوع على ضرورة تنبه المرأة إلى محاولات البعض الحصول على صوتها من خلال استغلال طيبتها وإقناعها بالتصويت لهذا أو ذاك من باب المصالح أو الانتماء الطائفي، فجميعنا أبناء وطن واحد هدفنا النهوض فيه وإخراجه من حالة التأزيم ولا فرق بين مرشح أو غيره إلا بما يمتلك من قدرة وإمكانية لتحقيق مصالح وطموحات المواطنين حال حالفه الحظ بالنجاح في الانتخابات المقبلة.

وشدد المطوع على أهمية كل صوت تدلي به المرأة لأنه «قد ينجح أو يسقط بعض المرشحين»، فليكن الاختيار عن علم ودراية وثقة، وتوجه للحاضرات بالقول:» أنتن أمام اختيار مهم وتاريخي فتحققن من قدرة المرشح على التغيير وأن لديه لقدرة على حمل الأمانة، فنحن مقبلون على مجلس جديد يحمل على عاتقه التغيير عبر الصوت الحقيقي وليس عبر الأمنيات والشعارات والوعود فقط».

وأضاف أن الانتخابات الحالية فيها معتركات لكنها معتركات سياسية فقط وبعيدة عن الدم والتنازعات التي نراها حولنا في بعض الدول، ويجب نبذ الخلافات والانقسامات وطرحها جانبا، فالكويت من أفضل الدول بالمحبة والتواصل والوئام الذي يلم أهلها، وعلينا أن نبقى على هذا النحو من التعاضد والتكاتف.

قانون القرض الإسكاني لم يفعل بجدية والقوانين الحالية غير منصفة